# الفصل الأول

## جهاز الأمم المتحدة الخاص بالشئون الاقتصادية

نتحدث فى هذا الفصل عن العلاقات بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة كما نقدم وصفاً موجزاً لمهامها ومنهجها فى العمل .

## الجمعية العامة

تعتبر الجمعية العامة بجلستها العامة بمثابة السلطة النهائية فى الأمم المتحدة ، ويجب أن تصدق رسمياً على تقارير اللجان . وهى تفعل هذا بوجه عام بدون إدخال تغيير ، ونادراً ما يكون هناك أكثر من بضعة بيانات شكلية عند التصديق على تقرير إحدى اللجان لأن عضوية الجلسات العامة للجمعية العامة هى مثل العضوية فى لجانها . والقرارات التى تتخذ فى اللجنة لا ينشأ خلاف بصددها فى الجلسات العامة إلا إذا كان أحد الوفود يأمل فى إدخال تغيير لصالحه ، على قرار اتخذ فى لجنة ، أو أراد إضفاء العلنية على الموقف الخاص الذى يقفه .

وبعض المواضيع لا تحال إلى اللجان ، وإنما تبحث مباشرة فى جلسة عامة .

## اللجنة الثانية

تعتبر اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة ، بمثابة الهيئة العليا بالأمم المتحدة ، وتعنى بصورة خاصة بالمشكلات الاقتصادية . وتشكل الجمعية العامة فى كل دور انعقاد لها سبع لجان رئيسيه هى : اللجنة السياسية ، واللجنة الاقتصادية والمالية ، ولجنة الشئون الاجتماعية والإنسانية ، ولجنة الوصاية ، ولجنة الإدارة والميزانية ، واللجنة القانونية .

وتعرض تلك الفقرات من تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمتعلقة بالمسائل الاقتصادية على اللجنة الثانية مما يهيء الفرصة لبحث أية مشكلة اقتصادية تقريباً .

وحدثت أحياناً ضروب من التعارض فى وجهات النظر بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة . وينص الميثاق فى وضوح على تخصيص وظائف معينة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى (المواد ٦١ — ٦٦)، ولكن اللجنة الثانية التى تمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة أظهرت فى بعض المناسبات عدم رضاها عن عمل المجلس ذى الأعضاء الثمانية عشر . فقد أثار بعض أعضاء الأمم المتحدة الشك فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى إذ يشعرون أن وجهات نظرهم لا يمثلها بصورة كافية المجلس ذو الأعضاء الثمانية عشر . فلقد عارض الاتحاد السوفيتى أى توسع فى عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ليتمشى مع الزيادة التى طرأت على عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ إقرار الميثاق (لقد كان العدد ٥١ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ وأصبح ٩٦ فى أول مايو ١٩٦١ )، وقام الاعتراض على أساس أن ذلك التوسع يتطلب التصديق من جانب الصين الشعبية باعتبارها عضواً بالأمم المتحدة .

وثمة تنافس بالغ القدر من أجل احتلال مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وقد اعتبرت بعض الحكومات هذا المجلس أحياناً بمثابة ( ناد خاص ) هو موضع الريبة إذ يسيطر عليه أربعة من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ( المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وفرنسا والاتحاد السوفيتى) ممن لهم بدورهم أيضا حتى الآن ووفقاً لعرف غير مكتوب مقاعد دائمة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . غير أن معظم الوفود بالأمم المتحدة على استعداد للنظر إلى المجلس الاقتصادى الاجتماعى على أنه هيئة متخصصة ينبغى أن تعامل توصياتها باحترام . ولهذا فغالباً ما تتخذ قرارات

اللجنة الثانية صورة طلبات تقدم إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للعمل بموجبها أو لدراستها .

## المجلس الاقتصادى والاجتماعى

يحتل المجلس الاقتصادى والاجتماعى المرتبة الثانية من ناحية مسئولية الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى إذ حددت له بموجب ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات خاصة لتنمية التعاون بين الدول فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التى يقدم عنها تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة ، كما أنه يضطلع بأمور أخرى استجابة لطلبات مخصوصة من جانب الجمعية العامة . فتنص المادة ٦٠ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يمارس المجلس سلطاته تحت إشراف الجمعية العامة . وبرغم أن المجلس غالباً ما يبدأ المناقشات فى جلسته العامة حول المسائل الكبرى ، فغالباً ماتحال معظم المشاكل إلى إحدى لجانه الدائمة للبحث وتقديم التوصيات ، وهذه اللجان هى : الاقتصادية والاجتماعية ، والتنسيق والمعونة الفنية ، وبرنامج المؤتمرات ، والتنمية الصناعية ، والمنظمات غير الحكومية . ويقر المجلس فى العادة التوصيات التى تقدمها هذه اللجان . ولا يفتح باب المناقشة من جديد فى الجلسات العامة إلا إذا أحس أحد الوفود بالاستياء الشديد بسبب الهزيمة التى لحقت به فى اللجنة بصدد مشكلة خاصة .

ويلعب المجلس الاقتصادى والاجتماعى دور المنسِّق بين مختلف منظمات هيئة الأمم المتحدة العاملة فى مجالات الاقتصاد والاجتماع وحقوق الإنسان ، كما أنه مسئول أيضا مسئولية مباشرة عن برامج معينة ( مثل مسئوليته فى مجال التصنيع مثلا ) أو عن المساعدة الاقتصادية للدول ( مثل البرنامج الموسع للمعونة الفنية ) . وحتى الآن لم يكن تأثيره على السياسات ، ذلك أن معظم

الدول تعمل على تحقيق مصالحها الاقتصادية العامة فضلاً عن مصالحها الخاصة، خارج نطاق الأمم المتحدة ، إما عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق الاتفاقيات العامة بشأن التعريفة الجمركية والتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادى الأوربى. وقد أثيرت فى الاجتماعات الأخيرة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى إمكانيات اضطلاع المجلس بدور أكثر فاعلية من ناحية السياسات الاقتصادية القومية والدولية ويمكن أن يتم هذا بعقد اجتماعات على مستوى الوزراء .

## اللجان التى تضطلع بوظائف خاصة

توجه اللجان التى تضطلع بوظائف خاصة والتابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتشرف على العمل الفنى الذى تضطلع به الأمم المتحدة فى ميادين خاصة ، وهذه اللجان ( على ما كانت عليه فى يناير من عام ١٩٦٠ ) لجنة السكان ، ولجنة الإحصاء ، ولجنة العقاقير المخدرة ، واللجنة الاجتماعية، ولجنة حقوق الإنسان ، ولجنة مركز النساء ، ولجنة التجارة فى السلع الدولية . وقد طلبت الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشرة إلى المجلس الاقتصادى تشكيل لجنة للتنمية الصناعية . ويعتمد المجلس الممثلين فى اللجان ذات الوظائف الخاصة ( باستثناء لجنة التجارة فى السلع الدولية ) باعتبارهم من الخبراء ، ولكن يجرى تعيينهم من قِبَل الحكومات التى اختارها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهذه الهيئات . من الناحية النظرية يحاط المجلس علماً باسم الخبير الذى سيشارك فى اجتماع اللجنة المعنية قبل بدء الانتخاب ، وللدولة التى ترشح خبيراً قديراً ، فرصة لاختيارها أفضل من الفرصة فى شغل منصب فى اللجنة والمتاحة للدولة التى لم تعلن عن نواياها فيما يختص بقضية التمثيل . غير أن الواقع أن معظم انتخابات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فيما يختص باللجان العملية إنما يحددها توزيع المقاعد بين أعضاء الأمم المتحدة ،على أساس إقليمى أو سياسى متفق عليه بدرجة أكثر أو أقل.

ولذا فإن هذا الأمر هو أحد الأسباب التى غالباً ما تدعو الحكومات المنتخبة لملء المقاعد الشاغرة فى هذه اللجان بممثلين دبلوماسيين بدلاً من المتخصصين إلى تسمية ممثلين سياسيين الأمر الذى يسفر أحياناً عن نتائج غير موفقة بالنسبة إلى اللجنة المعنية إن لم يصبح الدبلوماسيون بمرور الوقت من الخبراء أو كانت تتوافر لهم بطريق الصدفة مؤهلات أهل الاختصاص . وقد عارض المجلس فى تعيين ممثلين لأسباب سياسية ولكن لم يعارض حتى الآن لأسباب فنية . فالاتحاد السوفيتى مثلاً يعارض حالياً فى تعيين ممثل عن الصين الوطنية.

إن تاريخ لجنة الشئون الاقتصادية والعمالة والتنمية التى حُلت فى عام ١٩٥١ يوضح المشكلات التى يمكن أن تتعرض لها هذه اللجان . فقد أنهى وجود هذه اللجنة لأن الخلافات السياسية والاجتماعية غالباً ما جعلت من الصعب الوصول إلى اتفاق عام حول السياسات الاقتصادية العريضة . وفضلاً عن هذا فإن بعض مهامها اضطلعت به هيئات أخرى .

## اللجان الاقتصادية الإقليمية

وثمة جزء مماثل من هذا البنيان العام هو اللجان الاقتصادية الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . ولقد أسست هذه اللجان من أجل تشجيع اقتسام الخبرة بالمشكلات المشتركة ، والتعاون فى دراسة المسائل الاقتصادية الإقليمية . وعادة لا يؤثر العمل المفصل الذى تقوم به هـــذه اللجان تأثيراً مباشراً فى مناقشات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة . ففى الأمور السياسية نرى هذه اللجان تتبع عادة مناهج اختطتها لها الجمعية العامة ، أما ميزانياتهـا فتوافق عليها اللجنة الخامسة التابعة للأمم المتحدة ، وهيئات

السكرتارية فيها مسئولة رسمياً أمام السكرتير العام . ولأغراض التنسيق تجرى مناقشة عامة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى سنوياً ، فيما يختص بمنهاج عمل هذه اللجان . أما الحكومات الأعضاء فى اللجان الاقتصادية الإقليمية ، فتتفاخر عادة بفعاليتها ونشاط أمناء سرها ، وينعكس ذلك كله فى الرغبة المتزايدة فى استصدار قرارات إيجابية من قِبَل الجمعية العامة ، بخصوص الأمور المعروضة على بساط البحث ، أو حمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى على الاعتراف أو الاهتمام بالعمل الذى تضطلع بمهامه اللجان الاقتصادية الإقليمية وأخذه بعين الاعتبار والتقدير . وينعكس ذلك أيضاً فى الاقتراحات التى تقدم لتوزيع وظائف رئاسة الأمم المتحدة على هذه الأجهزة وتشجيع العلاقات المباشرة بين اللجان الاقتصادية الإقليمية . وعلى الرغم من كون أمانات سر هذه اللجان مرتبطة رسمياً بالأمانة العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، فإن اللجان الاقتصادية الإقليمية ، فى الواقع ، ذات استقلال متزايد فى ممارسة صلاحياتها المختلفة . ومع ذلك ، فإن أهمية وفائدة الروابط الوثيقة بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، تلقى قبولاً من جانب أمانات سر تلك اللجان ، وأعضاء الحكومات المعنية أيضاً .

## الترتيبات التى تضعها الأمم المتحدة

### للأغراض الخاصة

تبيح منظمة الأمم المتحدة استخدام مختلف الوسائل التشريعية والإدارية من أجل بحث مشكلات اقتصادية معينة . فقد درجت الجمعية العامة من وقت لآخر على تعيين فرد ما يكون مسئولاً عن الدراسة وإجراء المفاوضة بالنيابة عن الأمم المتحدة فى ميدان معين . ويُتبع هذا الأسلوب عندما يتوافر شخص مناسب ومقبول من الفرقاء المعنيين ، أو حينما يؤدى تشكيل لجنة من رعايا حكومات مختلفة إلى خلق مشكلات تزيد من حدة

الموقف بدلا من تيسيره. مثال ذلك المستر ريمون شيفن Raymond Schyven البلجيكى الذى كان فى وقت ما رئيساً للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فقد جرى تعيينه فى عام ١٩٥٣ لغرض وضع تقرير عن شكل وطبيعة صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية .

وغالباً ما تكون المشكلات بحيث تكون مجموعة من الخبراء من ذوى الاختصاص أكثر فاعلية من خبير واحد . والغالب أن يقوم الأمين العام بتعيين هؤلاء الخبراء الذين يحملون مسئوليات شخصية ، وليست حكومية ، بالنسبة للأعمال التى يقومون بها . ولكن إذا كانت المشكلة حساسة من الناحية السياسية ، فقد يكون من الخير تشكيل المجموعة من ممثلين من الحكومات القومية ، وينتخبهم أو يعينهم أحيانا رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع المجموعات السياسية أو الإقليمية . ومن الأمثلة عن الحالة الأولى الهيئة التى شكلتها الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٧ لدراسة التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار والتى وضعت تلك اللجنة آنذاك تقريراً ممتازاً عن نتيجة أبحاثها ، ولجنة التنسيق المؤقتة لتنظيمات التجارة فى السلع العالمية والتى تدرس إمكانيات عقد الاتفاقات بشأن مشكلات السلع ، ومجموعات الخبراء التى تقوم ببحث صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية . أما الحالة الثانية فتمثلها بصورة خاصة اللجنة الأخيرة وهى لجنة البحث فى شئون صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية ، فقد جرى فى هذه الحالة تعيين الحكومات التى ستؤلف أعضاء اللجنة ، ومن ثم قامت هذه الحكومات بإرسال الممثلين المعتمدين إلى الاجتماع .

## الأمانة العامة

يبقى أى تحليل لجهاز هيئة الأمم المتحدة ناقصاً إذا لم يؤخذ دور الأمانة العامة بعين الاعتبار، ولقد قيل، إذا ما أريد لمنظمة أن تقوم بوظائفها على أتم

وجه وجب أن تكون لها نواة صلبة لشق أسس التقاليد ولبث شعور المساهمة فى المسئولية ولتدعيم احترام آراء المجتمع الدولى » . والأمانة العامة تمثل مستودعاً دائماً للخبرة والتقليد يتاح لاجتماعات الأمم المتحدة باستمرار ، وتمثل هيئة أبحاث مدربة وعليمة . وهى قادرة على تقديم الكثير من البيانات الفنية التى تحتاج إليها الوفود حتى تجعل مراكزها متمشية مع التوجيهات القومية السياسية العامة . وللأمانة العامة وظيفة هامة بوجه خاص إذ تضمن أن تكون الحكومات الأعضاء على علم باتجاه السياسة الماضى فى الأمم المتحدة بصدد مسألة معينة ، سواء سارت عليه أو لم تسر . ولقد أوصى والتر باجوت منذ مائة عام فى كتابه « الدستور الإنجليزى » ، أن الملك فى ظل الملكية الدستورية والذى يتصف برجاحة العقل وبعد النظر ، لا يحتاج إلا إلى حقوق ثلاثة هى : الحق فى أن يستشار ، وحق التشجيع ، وحق التحذير . هذه الحقوق الثلاثة تنطبق بالمثل على الأمانة العامة بالإضافة إلى الواجب الذى وصفه الأمين العام بأنه تقديم النصح والإرشاد والآراء « حين يرى ذلك مناسباً وسديداً » . ولعل هذه الوظائف أكثر أهمية بشكل واضح فى المجال الاقتصادى منها فى المجال السياسى حيث لا تسنح نفس الفرصة لخدمة حديثة عالمية لتقديم المشورة الخبيرة .

والاستثناء الكبير هو الدور الذى يستطيع أن يلعبه الأمين العام نفسه فى المسائل السياسية . غير أن الفرص الشخصية التى تسنح للأمين العام أقل توافراً لموظفى هيئة الأمم المتحدة المختصين فى الشؤون السياسيه مما حتى لموظفيها المختصين فى الشؤون الاقتصادية .

ويملك كثير من موظفى الأمم المتحدة مؤهلات فنية لمناقشة بعض الموضوعات ضمن اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أفضل مما يتوافر لممثلى الحكومات الذين يحضرون اجتماعات معينة . ومن الصعب

أحياناً تجنب المشاعر بالنقص من جانب الوفود ، وبالتفوق من جانب الأمانة العامة ، وهى مشاعر ناتجة عن سوء فهم لطبيعة وظائف الجانبين المختلفة .

وثمة دور آخر تضطلع به الأمانة العامة أحياناً ، ذلك هو الدور الذى لاحظه جونار ميردال : « بل وفى حالات قلائل كانت اللجنة الاقتصادية لأوربا هى الحلقة الطبيعية التى سمحت بقيام اتصالات بين الحكومات لولا ذلك لتعذر أو استحال قيامها » . ومن الصعاب التى يعانيها موظفو الأمانة ورجال الخدمة الدولية هى كونهم خبراء ومراقبين فى آن واحد وغالباً ما يضطرون إلى الوقوف جانباً ومراقبة ممثلى الحكومات يتخذون قرارات ذات قيمة عملية زهيدة أحياناً إذ تفرضها اعتبارات سياسية قصيرة الأجل. ومع هذا تستطيع أمانة عامة أحياناً أن تقترح بصورة غير رسمية بعض مشاريع نصوص القرارات ، كما يُطلب إليها من وقت لآخر أن تعد مشروعات لوفود ينسب الفضل فيها للأخيرة كما تكون مسئولة عنها .

ومن حين لآخر يلعب أمين هيئة تابعة للأمم المتحدة دوراً فى التقريب بين الوفود التى تختلف لغاتها وثقافاتها ، بأن يجعل أحدها ( بناء على طلبه ) على علم بالتفكير عند الوفود الأخرى ، كما قد يقوم أيضاً « بجس نبض » وفد آخر أكثر بالنيابة عن وفد آخر لا يستطيع أو لا يريد هو نفسه القيام بهذا العمل .

وقد تُكلف الأمانة العامة بتحليل بعض المشاكل الصعبة ووضع تقرير عنها نظراً لأن بعض الحكومات الأعضاء فى المنظمة الدولية لم تهيء نفسها وتتخذ الاستعدادات الكافية لاتخاذ قرار معين بشأن موضوع ما مطروح على بساط البحث ، ومثل هذا الأمر لو حدث يعتبر تجاوزاً لصلاحيات الأمانة العامة . والحقيقة أن الأمانة العامة للأمم المتحدة أوضحت لأعضاء

المنظمة الدولية واجباتها وصلاحياتها المحددة كيما يكونوا على بينة من أمر التعامل معها .

إن معظم موظفى الأمانة العامة يتصفون بالإدراك والوعى التام لمسؤولياتهم ولبنود ميثاق الأمم المتحدة وتعليمات الأمين العام ، ولوضعهم الخاص كخدام أمناء للمنظمة العالمية ، فينفذون قراراتها الرسمية . ففى اللجنة الخامسة حينما تبرز أمور تتعلق بالمدفوعات أو الشئون المالية ، تقوم الأمانة العامة بدور فعال وعمل إيجابى يفوق ماتبديه تجاه أى من أمور الأمم المتحدة الأخرى . وفى بعض الوكالات المتخصصة نرى أماناتها العامة تدخل فى مناقشات وتبدى نشاطاً وفعالية لا يقلان عما تبديه الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة نفسها . إلا أنه يجب حفظ التوازن بين الإنكار التام لتحمل مسئولية القرارات التى تتخذ وبين التدخل فى شؤون الدول الأعضاء . ولقد استطاع معظم موظفى الأمانة العامة إيجاد طريق وسط فى هذا الصدد .

إن مركز وسلطة الأمين العام يختلفان بالنسبة لشخصه ، كما يختلفان حسب الزمن والمسائل المعالجة وهى أمور خارجة عن نطاق بحث هذا الكتاب . وعلى كل حال ، فقد خول ميثاق الأمم المتحدة الأمين العام سلطات ومسؤوليات خاصة . ويجب أن تكون معظم أعماله شخصية ذاتية ، وله نفوذ واسع ضمن الصلاحيات الممنوحة له .

## الوكالات المتخصصة

يتبع منظمة الأمم المتحدة عدد من الوكالات المتخصصة وهى : منظمة التغذية والزراعة ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، والمنظمة الدولية للطيران المدنى ، وجمعية التنمية العالمية ، واتحاد التمويل العالمى ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التشاور البحرى بين الحكومات ، وصندوق النقد

الدولى ، واتحاد المواصلات الهاتفية الدولية ، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة ، واتحاد البريد العالمى ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . ولكل من هذه الوكالات أو الجمعيات جهازها الإدارى الخاص بها ، وعضويتها واعتبارها الخاص ، كعضوية واعتبار الأمم المتحدة نفسها، حتى أن كثيراً منها تأسس قبل إنشاء جهاز الأمم المتحدة . وهى ليست جزءاً من هيئة الأمم المتحدة فقد يرجع عهد بعضها إلى عهد عصبة الأمم . ولكل وكالة علاقات وروابط تنشأ بموجب اتفاقات خاصة مع جهاز الأمم المتحدة غايتها توثيق الصلات والأعمال بين كل وكالة والأمم المتحدة . ويعود أغلب المعضلات التى تنشأ بين المنظمات الخاصة وهيئة الأمم المتحدة إلى تحديد مجالات اختصاص كل من المنظمات وهيئة الأمم وفى الجهود المشتركة وفى المجالات العامة ذاتها . فإحدى المشاكل الرئيسية بين الحكومات الأعضاء فى المنظمات هى عدم توفر التعاون الكافى بين الأعضاء الممثلين الرسميين فى مختلف المنظمات . وعلى سبيل المثال فإن بعض الوفود الحكومية التى تعينها وزارة الزراعة لبلد ما لتقوم بدور التمثيل فى اجتماع مجلس إدارة منظمة الزراعة والتغذية الدولية لاتتقبل دائماً نصائح وإرشادات وزارات الخارجية الأجنبية ، ولو كان هذا النصح يتعلق بمسائل سياسية عامة ، وأن بعض الأطباء وخبراء الأرصاد الجوية يرفضون الخضوع لأى توجيه خارجى يمكن أن يسهم بدور فعال فى اجتماع منظمة الصحة العالمية أو منظمة الأرصاد الجوية الدولية . ونتيجة لذلك لا تستطيع المصادر الأجنبية أن تقوم بدور الموجه للمؤسسات الأخرى ، وعلى هذا فإن موظفى الأمم المتحدة وموظفى الوكالات المتخصصة قد يتلقون توجيهات متناقضة من أجهزتهم الإدارية .

إن صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية ، ومؤسسة التنمية الدولية ، توصف قانوناً بأنها

منظمات متخصصة ، وترتبط باتفاقات مع هيئة الأمم المتحدة والواقع أنها مختلفة نوعاً . وهذه الوكالات توجهها أجهزة إدارتها التى يتناسب فيها حق التصويت والعضوية مع مدى مساهمة الدول فى رأس المال. وتسيير الأعمال فى هذه المنظمات هو فى لجنة الإدارة إلى حد كبير والتى ترفع تقاريرها إلى المديرين التنفيذيين ثم إلى الهيئات التى تتولى الإدارة . وتحال التقارير السنوية التى تعدها هذه الوكالات ، ويرسل تقرير سنوى إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى على سبيل العلم ولتكون أساساً للمناقشة العامة مرة واحدة فى السنة .

وتنظيم وكالة الطاقة الذرية الدولية شبيه بمثله فى الوكالات المتخصصة ولكنها لا تعتبر رسمياً ، كنتيجة لمناقشة سياسية صعبة ، وكالة متخصصة ، ولكنها منظمة دولية لها استقلالها الذاتى و « تحت رعاية الأمم المتحدة » .

## المنظمات غير الحكومية

بلغ عدد المنظمات غير الحكومية فى يونيو ( حزيران ) عام ١٩٦٠ ، ٣٣٣ منظمة وهى منظمات ذات صفة استشارية وترتبط بعلاقات وثيقة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والكثير من هذه المنظمات الاختيارية والخاصة مسئولة عن التأييد الاستشارى الواسع للأمم المتحدة ، وبعضها يتابع عن كثب إحدى مسائل الأمم المتحدة أو أكثر . ويتوقف الكثير على أهمية المنظمة المعنية ، ولكن التأثير المباشر لهذه المنظمات غير الحكومية على القرارات التى تتخذ فى الأمم المتحدة ، ضئيل نسبياً نظراً لأن ممثلى الحكومات ليسوا فى وضع يسمح لهم بإجراء تغييرات جذرية فى التعليمات التى يتلقونها . ومن الممكن أن تكون هذه المنظمات أشد أثراً فى مجال حقوق الإنسان منها فى المجال الاقتصادى ، حيث الاعتبارات المالية تضع التأكيد

على قرارات حكومية معينة أكثر منها على الاتجاهات العامة إزاء المشكلات التى تجرى مناقشتها فى الأمم المتحدة . وأعظم أثر فعال لهذه الهيئات هو فى عواصم البلدان، ويقع على الموظفين الحكوميين أو فى صفوف الرأى العام عن طريق عضويتها . وإلى جانب أعمال الدعاية والإعلام فإن بعض هذه المنظمات غير الحكومية استطاعت أداء خدمات هامة فى جمع الأموال اللازمة لبرامج الأمم المتحدة ، فالوكالة الدولية لمساعدة الطفولة وبرامج اللاجئين المختلفة مثلا ، استطاعت بهذه الطريقة جمع أموال بالغه القدر . وحديثاً بحث الاتحاد الدولى لجمعيات الأمم المتحدة إمكانية جمع الأموال للدول النامية بغية مساعدتها اقتصادياً عن طريق إصدار سندات بفائدة مخفضة . وللمؤسسات غير حكومية وخاصة الدينية منها ، تأثير أدبى على هيئة الأمم المتحدة .

## برامج المساعدة التى تقدمها هيئة الأمم المتحدة

نظراً لأن قسماً كبيراً من هذا الكتاب يعنى ببرامج المعونة الاقتصادية التى تقدمها هيئة الأمم المتحدة ، فمن الضرورى أن نقدم وصفاً لهذه البرامج.

وضع البرنامج الموسع للمعونة الفنية فى عام ١٩٥١ إذ صار واضحاً أن من الضرورى التوسع فى تقديم المعونة الفنية من جانب الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً . ولقد تولت كل من الوكالات المتخصصة ( ولا تزال تتولى ) برامج المعونة الفنية كإرسال الخبراء ، وتنظيم برامج المنح الدراسية وتقديم تقارير قليلة من المعدات التى لها اتصال بتدريب الخبراء أو باحتياجات العمل الذى يقومون به . وهذه البرامج يجرى تمويلها من الميزانيات المقررة لكل من الوكالات المتخصصة ومن الأمم المتحدة نفسها . وبدلاً من تصور المطالبات المنفصلة بتقديم المساهمات إلى كل وكالة دولية ، قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ( القرار رقم ٢٢٢ فـ ٩ ) أن يتقدم بطلب واحد ، على أن تقسم الحصيلة بين البلاد التى تلتمس العون وفيه تختلف النشاطات

التى تقوم بهـا الوكالات المتخصصة وذلك عن طريق هيئة المعونة الفنية فى مقر الأمم المتحدة . وهـذه الهيئة المكونة من موظفين فى خدمة الأمم المتحدة تشرف عليها لجنة المعونة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يتكون من ممثلى الحكومات .

ويمنح بنك الإنشاء والتعمير قروضاً من أجل المشروعات التى تمكن المقترض من سداد الدين والفوائد ، وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. أما وكالة التمويل الدولية فمهمتها منح القروض لمساعدة استثمار رأس المال الخاص فى الدول الأقل تقدماً . وتقوم منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وكالة إغاثة الطفولة الدولية بتهيئة البرامج اللازمة لتحسين صحة الأمهات وأطفالهن . كما توجد بعض برامج للمساعدة الدولية الأخرى لتحقيق بعض الأهداف الخاصة كمثال ( لاجئى أوروبا والشرق الأوسط ) أو من أجل أقطار خاصة مثل ( كوريا ) . وآخر الوكالات التى أضيفت إلى أسرة الأمم المتحدة من أجل المساعدات الاقتصادية هى منظمة « الصندوق الخاص للأمم المتحدة » و « اتحاد التنمية الدولية » الذى أسس عام ١٩٦٠ وتتلخص أعماله فى منح القروض بشروط سهلة للدول الأقل نمواً والتى لا يسمح ميزان مدفوعاتها بالحصول على قروض إضافية وفقاً للشروط التقليدية . وليس من الضرورى أن تغطى المشروعات تكاليف القروض التى تحصل عليها .